

بيان صحفي من ممثلي الهيئات الدافعة للفاتورة العلاجية (وثقية)



أخبارنا :

اجتمع ممثلوا الهيئات الدافعة للفاتورة العلاجية في مقر الاتحاد العام لنقابات عمال الاردن والذي يمثل 17 نقابة عمالية وعمال الوطن، إضافة إلى الجمعية الوطنية لحماية المستهلك والجمعية الأردنية للتأمينات الصحية والاتحاد الاردني لشركات التأمين لمناقشة قرار مجلس نقابة الأطباء بفرض لائحة الأجور الطبية لعام 2024 والتي تم نشرها في الجريدة الرسمية وبموافقة معالي وزير الصحة والتي تشير أنها صدرت بناء على الاتفاق الذي تم بين نقابة الأطباء ووزارة الصحة والجهات الدافعة للفاتورة الطبية حيث قرر المجتمعون رفض اللائحة المذكورة للأسباب التالية:-

1. عدم وجود توافق على صدور اللائحة المذكورة .
2. لم تراعى اللائحة المقترحات المقدمة من الجهات دافعة الفاتورة الطبية التي تم تقديمها بالاجتماعات المتتالية مع نقابة الأطباء والتي تمت برعاية وزارة الصحة التي استمرت لأكثر من ستة أشهر حيث جاءت مخرجات هذه اللائحة دون الأخذ بعين الاعتبار أي اقتراحات تم تقديمها من قبل الجهات الممثلة لدافعي الفاتورة.
3. إن الزيادات الكبيرة على أجور الإجراءات الطبية والتي يصل بعضها لما يزيد عن 500% إضافة إلى زيادة الكشفيات الطبية وأجور الإشراف الطبي بنسبة 100%،

إضافة إلى استحداث إجراءات جديدة موجودة أساسا بلائحة الأجور الطبية لعام 2008، كما لم تراعي الوضع الاقتصادي والقوة الشرائية للمواطن غير المؤمن أو الكلف الإضافية التي سستكبتها صناديق التأمين الصحي لدى الشركات الكبرى والنقابات والمؤسسات الخاصة حيث جاءت هذه الزيادات خارج حدود المنطق والقدرة على تحملها.

4. لم تراعى هذه اللائحة الضرر الاقتصادي والاجتماعي الذي سيلحق بالمواطن والعامل والسياحة العلاجية والضرر الذي سيلحق بالحكومة من خلال زيادة الضغط على المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية التي سيزيد العبء عليها نتيجة عدم قدرة غير المؤمنين صحيا من إيجاد العلاج اللازم.

5. إن الترويج لهذه اللائحة من قبل النقابة على أنها ستكون في مصلحة المواطن وأنها تخص قطاع دون آخر هو محض افتراء وتجاوز على الحقيقة حيث سيتأثر من هذه اللائحة جميع فئات المجتمع الأردني.

إن السير قدما في تطبيق قرار مجلس النقابة بتطبيق لائحة الأجور الظالمة هو ضرر فادح بحق أبناء وطننا لأنه يمس أهم حقوقهم وهو التمتع بالرعاية الصحية الممكنة وسيلحق آثارا اجتماعية واقتصادية تخالف الرؤية الملكية التي تنادي باحترام حق المواطن الأردني بالرعاية الصحية الشاملة

بناء على ما ذكر فإننا نرفض رفضا قاطعا قبول العمل بهذه اللائحة للأسباب المذكورة أعلاه ولأسباب أخرى سيتم توضيحها من خلال المؤتمر الصحفي الذي ستعقده الجهات المذكورة أعلاه قريبا لاطلاع الرأي العام على كافة التفاصيل، مؤكداً احتفاظنا بحقنا باتخاذ أي إجراءات قانونية تكفل حماية حقوق الجهات التي نمثلها. حفظ الله الأردن قويا عزيزا آمنا مطمنا في ظل صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين وولي عهده الأمين

الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن الجمعية الوطنية لحماية المستهلك

الجمعية الأردنية للتأمينات الصحية الاتحاد الأردني لشركات التأمين

بيان صحفي

اجتمع ممثلوا الهيئات الدافعة للفاتورة العلاجية في مقر الاتحاد العام لنقابات عمال الاردن والذي يمثل 17 نقابة عمالية وعمال الوطن، إضافة إلى الجمعية الوطنية لحماية المستهلك والجمعية الأردنية للتأمينات الصحية والاتحاد الاردني لشركات التأمين لمناقشة قرار مجلس نقابة الأطباء بفرض لائحة الأجور الطبية لعام 2024 والتي تم نشرها في الجريدة الرسمية وبموافقة معالي وزير الصحة والتي تشير أنها صدرت بناء على الاتفاق الذي تم بين نقابة الأطباء ووزارة الصحة والجهات الدافعة للفاتورة الطبية حيث قرر المجتمعون رفض اللائحة المذكورة للأسباب التالية:-

1. عدم وجود توافق على صدور اللائحة المذكورة .
2. لم تراعى اللائحة المقترحات المقدمة من الجهات دافعة الفاتورة الطبية التي تم تقديمها بالاجتماعات المتتالية مع نقابة الأطباء والتي تمت برعاية وزارة الصحة التي استمرت لأكثر من ستة أشهر حيث جاءت مخرجات هذه اللائحة دون الأخذ بعين الاعتبار أي اقتراحات تم تقديمها من قبل الجهات الممثلة لدافعي الفاتورة.
3. إن الزيادات الكبيرة على أجور الإجراءات الطبية والتي يصل بعضها لما يزيد عن 500% إضافة إلى زيادة الكشفيات الطبية وأجور الإشراف الطبي بنسبة 100%، إضافة إلى استحداث إجراءات جديدة موجودة أساسا بلائحة الأجور الطبية لعام 2008، كما لم تراعى الوضع الاقتصادي والقوة الشرائية للمواطن غير المؤمن أو الكلف الإضافية التي سستكبدها صناديق التأمين الصحي لدى الشركات الكبرى والنقابات والمؤسسات الخاصة حيث جاءت هذه الزيادات خارج حدود المنطق والقدرة على تحملها.
4. لم تراعى هذه اللائحة الضرر الاقتصادي والاجتماعي الذي سيلحق بالمواطن والعامل والسياحة العلاجية والضرر الذي سيلحق بالحكومة من خلال زيادة الضغط على المراكز الصحية والمستشفيات الحكومية التي سيزيد العبء عليها نتيجة عدم قدرة غير المؤمنين صحيا من إيجاد العلاج اللازم.
5. إن الترويج لهذه اللائحة من قبل النقابة على أنها ستكون في مصلحة المواطن وأنها تخص قطاع دون آخر هو محض افتراء وتجاوز على الحقيقة حيث سيتأثر من هذه اللائحة جميع فئات المجتمع الأردني.

ماهر سميريات
عبدالله السليمان
نذير الباشق
عادل مصطفى
٢٠٢٤/٦/١٤

إن السير قدما في تطبيق قرار مجلس النقابة بتطبيق لائحة الأجور الظالمة هو ضرر فادح بحق أبناء وطننا لأنه يمس أهم حقوقهم وهو التمتع بالرعاية الصحية الممكنة وسيلحق آثارا اجتماعية واقتصادية تخالف الرؤية الملكية التي تتنادي باحترام حق المواطن الأردني بالرعاية الصحية الشاملة

بناء على ما ذكر فإننا نرفض رفضا قاطعا قبول العمل بهذه اللائحة للأسباب المذكورة أعلاه ولأسباب أخرى سيتم توضيحها من خلال المؤتمر الصحفي الذي ستعقده الجهات المذكورة أعلاه قريبا لاطلاع الرأي العام على كافة التفاصيل، مؤكدا احتفاظنا بحقنا باتخاذ أي إجراءات قانونية تكفل حماية حقوق الجهات التي نمثلها.

علما بأن اللجنة في حالة انعقاد مستمر.

حفظ الله الأردن قويا عزيزا آمنا مطمئنا في ظل صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين وولي عهده الأمين

الجمعية الوطنية لحماية المستهلك

عبد القادر العبدلوي

الاتحاد الأردني لشركات التأمين

ماجد سميرات

الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن

الجمعية الأردنية للتأمينات الصحية

نزيه البنا

